Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 2 part2- December 2025 | المجلد ١٥- العدد ٢ ج٢ – كانون الأول ٢٠٢٥

Federalism as a political philosophy and It is contemporary theories: a descriptive and analytical study in political philosophy

[1] Shamall Ahmad Ibrahim [2] Assistant Professor Dr. Abid Khalid Rasul
[1] Halabja University, Education College of Sharazur, Human Developmen Department [2] University of Sulaimani,College of Political Sciences, political science department

Abstract:

In this research, we tried to focus on the concepts and visions that explain the philosophy of federalism by presenting these ideas in a historical manner in order to conclude that federalism, despite its historical roots, had theological influences at the beginning, when applied models for it appeared. However, this concept has become deeper in our contemporary world due to a group of subjective and objective factors, penetrating into the social, economic and cultural motives of this phenomenon. Therefore, several theories have emerged to explain the phenomenon of federalism and answer its nature and the reasons for its success and failure. The indicators indicating federalism and commitment to the principles on which it is based are sufficient to show the extent of its success and failure, especially since it is a phased process in building the national state. Federalism is not to reject the sovereignty of different social groups, but rather it is a federal process based on recognizing the other and ensuring respect for its existence within a federal state.

1: Email:
shamall.ibrahim@uoh.edu.iq
2: Email:
abid.rasul@univsul.edu.iq

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.156667.1446

Submitted: 10/1/2025
Accepted: 19/1/2025
Published: 1/12/2025

Keywords:
Federalism
Philosophy of Federalism
Standardization of the Term Federal Philosophy
Indicators of Federalism
Principles of Federalism
Theories of Federalism.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الفدرالية كفلسفة سياسية والنظريات المعاصرة المفسرة لها دراسة وصفية تحليلة في الفلسفة السياسية

[١] م.م. شمال أحمد إبراهيم [٢] أ.م.د. عابد خالد رسول

[١] جامعة حلبجة- كلية تربية في شارزوور [٢] جامعة السليمانية- كلية العلوم السياسية

الملخص:

في هذا البحث حاولنا التركيز على التصورات والرؤى المفسرة لفلسفة الفدرالية من خلال عرض تلك الأفكار بصورة تأريخية لكي نستنتج بأن الفدرالية بالرغم من تمتعها بجذور تأريخية إلا أن التأثيرات اللاهوتية كانت حاضرة في البداية، عندما ظهرت نماذج تطبيقية لها. إلا أن هذا التصور أصبحت في عالمنا المعاصر وبفعل مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية أكثر عمقاً، متوغلاً في دوافع اجتماعية واقتصادية وثقافية لهذه الظاهرة، لذلك قد ظهرت عدة نظريات لتفسير ظاهرة الفدرالية وللإجابة عن ماهيتها وأسباب نجاحها وفشلها، فالمؤشرات الدالة على الفدرالية والالتزام بالمبادئ التي تقوم عليها كفيلٌ ببيان مدى نجاحها وفشلها خاصة وأنها عملية مرحلية في بناء الدولة الوطنية، فالفدرالية هي ليست لنبذ سيادة الجماعات الاجتماعية المختلفة بل إنها عملية إتحادية تقوم على الاعتراف بالآخر وضمان إحترام وجودها ضمن دولة إتحادية.

الكلمات المفتاحية:

فلسفة الفدرالية، معيارية مصطلح الفلسفة الفدرالية، مؤشرات الفدرالية، مبادئ الفدرالية، نظريات الفدرالية.

المقدمة

الفدرالية هي: من المفاهيم التي تتعذر تعريفها في عالمنا المعاصر، وذلك بالرغم من كثرة البحوث والدراسات التي طالت هذا الحقل المعرفي في النظم السياسية المقارنة، إذ في مسعاها لدراسة المنطلقات الفكرية والإطارات التطبيقية لهذه الفلسفة، بحثت في غاياتها وهما: الحفاظ على الوحدة، مع الإبقاء على التعددية في مجمل أبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

ولعل إتساع إهتمامات هذه الفلسفة - أي فلسفة الفدرالية - وتنوع أبعادها، أفرز واقعاً منظوراً ألا وهي: إختلاف نماذج تطبيقية لهذه الفلسفة من دولة إلى أخرى؛ مما يؤكد مرونتها،

ليتلائم مع أوضاع مختلفة حسب إختلاف المجتمعات، من جهة. مع إحتفاظها على الغايات الاساسية لها، وهذا الواقع أفرز مجموعة من الاشكاليات ومنها:

١. إن كانت هناك نماذج متعددة للتطبيقات العملية لمنطلقات محددة لفلسفية الفدرالية، فكيف يمكن أن نقيس الفدرالية في تلك المجتمعات، وماهي المؤشرات الدالة عليها؟
٢. ما هي الفدرالية – ونقصد منها فلسفة الفدرالية – خاصة أنها قد برزت إلى الوجود وتم التنظير لها، بعد بروز نماذج تطبيقية في أواخر القرن الثامن عشر، بدءاً بالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السويسري، وكندا، وأستراليا،... إلخ؟
٣. ما هي النظريات التي حاولت أن تفسر هذه الظاهرة، وماهي منطلقاتهم؟ هل هي منطلقات قانونية، أم إجتماعية، أم تنظيمة،...إلخ؟ وكيف هي مسار هذا التحول، منذ بدايتها إلى عصرنا الحالي؟
٤. هل يمكن الاعتماد على إحدى تلك النظريات فقط لدراسة ظاهرة الفدرالية، أم يجب البحث في أنموذج يحتوي على كل بعد من تلك الابعاد ولكن بصورة مختلفة، بإختلاف الزمان والمكان والحاجات الاجتماعية.

تأتي أهمية البحث في هذا الموضوع إلى: ما تتمتع بها فلسفة الفدرالية، ونظرياتها، من إهتمام نظري وتطبيقي، في عصرنا الحالي. حيث من المعلوم أن الحداثة أفرز واقعاً مفادها أن النظر إلى ظاهرة معينة، لا تكون كاملة، إلا عند النظر إلها من زوايا متعددة، والفدرالية، هي إحدى نتائج الحداثة، لإعترافها بالتعددية، ونبذها الطرق التقليدية من التهميش والاندماج القسري، لمكونات إجتماعية مختلفة، ضمن بنية إجتماعية موحدة. أما من حيث الجانب التطبيقي، فيساعد مثل هذه البحوث، في معرفة آليات عدة للتعامل مع التعدديات الاجتماعية ضمن دولة إتحادية، وتعدد النماذج، والآليات، سيؤدي إلى إغناء التجربة في المستقبل، وإغناء طرق التعامل معها.

الفرضية الاساسية لهذا البحث هي أن (الفدرالية هي فلسفة غائية لحقت نماذج تطبيقية، وبما أن التطبيق يختلف من أنموذج إلى آخر، فالنظريات المفسرة لها تختلف أيضا، مما يؤدي إلى تعدد التفسيرات لغاية واحدة).

وللإجابة على الاشكاليات أعلاه والتحقق من الفرضية السابقة قسمنا البحث إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول مفهوم فلسفة الفدرالية من خلال مطلبين وهما: معيارية مصطلح الفدرالية أولاً، وثانيا، مؤشرات الفدرالية. أما في المبحث الثاني فسنتناول نظرية بناء الدولة الفدرالية من خلال فرعين وهما: المقترحات الكلاسيكية والحديثة لبناء الدولة الفدرالية. ونختم البحث بالخاتمة والتي تتناول اللاستنتاجات والتوصيات مع قائمة بالمصادر المستخدمة في متن البحث.

I. المبحث الأول

الفدرالية كفلسفة (Federalism)

إن مفهوم "الفدرالية" في العلوم السياسية، مثلها مثل المفاهيم الأخرى في العلوم الاجتماعية بشكل عام، تفتقر إلى تعريف مقبول عالمياً. فإنها كأيديولوجية،...، تمكن أفراد الشعب من تقييمها وتوجيه الإجراءات والبرامج السياسية التي تبنتها الاتحاد الفدرالي. ومن ناحية أخرى، فإنها كنظام للحكم، يوضح علاقة سلطوية بين مستويين - على الأقل- من الحكومة، بمعنى كيفية تقسيم السلطة بين الحكومة الفدرالية والوحدات المكونة للاتحاد الفدرالي.[1] فضلاً عن هاذين المجالين ينظر إلى الفدرالية كشكل من أشكال الدولة، عليه وبغية التعرف على الفدرالية كفلسفة سياسية سنتناول المصطلح من خلال المطلبين الاتيين:

I.أ. المطلب الأول

معيارية مصطلح الفدرالية

بشكلٍ عام، حينما نتعامل مع المفاهيم السياسية نواجه مشاكلاتٍ رئيسةٍ ثلاثة وهم: صعوبة فك الارتباط بين المفهوم والرؤى الأخلاقية، والفلسفية، والأيدولوجية لمن قدموها أولاً، كما أن المفاهيم بحد ذاتها محل خلاف فكري وأيدولوجي شديد حتى بالنسبة للمفاهيم التي كانت في السابق محل إتفاق مثل مفهوم الديمقراطية ثانياً، وأخيراً حينما نتعامل مع الكلمات كأشياء بدلاً من التعامل معها كأدوات لفهم الأشياء، نواجه مشكلة التقديس الأعمى للمفاهيم.

(1) Ogunnoiki, Adeleke Olumide. "Federalism as a political ideology and system of government: The theoretical perspectives" *International Journal of Advanced Academic Research Vol. 3, Issue 9* (September 2017): p. 53

هذه المشاكل –وخاصة الأولى منها – مرتبطة بشكل وثيق بالمفاهيم السياسية[١]. وبما أن الفدرالية هي مفهومٌ سياسيٌ أيضاً، عليه فإن البحث في مفهومها يواجه نفس المشاكل التي عانى منها المفاهيم السياسية بشكل عام.

ضمن هذا الاطار يمكن أن نشير إلى مجموعة من الأفكار فى سياقها التأريخى حول مفهوم الفيدرالية كفلسفة (Federalism)، وهم:

أولاً: يوهانس ألتوسيس، وأول جهد فكري نجده عند (يوهانس ألتوسيوس - Johannes Althusius)، ففي مؤلفه (مختصر منهج السياسية - Politica Methodice Digesta) تحدث عن الفدرالية، لذلك يعد أول كتابٍ تناول الفدرالية وذلك من خلال الإستفادة من الجمع بين التجربة السياسية للإمبراطورية الرومانية المقدسة وحركة الاصلاح الديني في العالم المسيحي[٢]. يمكن إختصار مساهمة (ألتوسيوس) في الفلسفة السياسية في بعدين رئيسيية: البعد الأول هو تأكيده على أن (العهد) هو أساس الفلسفة السياسية وأن شرعية النظام السياسي تأتي فقط من الإتفاق المبرم بين أفراد المجتمع، وعليه فقد طرح نموذج الفدرالية التعاهدية التي تستند على ركيزتين وهما العلاقة بين الوحدات الفدرالية من جهة ومشاركة جميع مكونات الدولة الفدرالية في إصدار القرارات من جهة أخرى. أما البعد الثاني فهي السيادة الشعبية، فحسب تصور (ألتوسيوس) سيؤدي الاعتراف بـ (السيادة الشعبية[٣]) إلى أن يكون الشعب هي صاحبة السيادة ويفوضها إلى من يمارسها نيابة عنه[٤].

ثانياً: أيمانويل كانط - Immanuel Kant، الفيلسوف المثالي الذي إنطلق من الواقع لتفسير وتوضيح رؤيته المثالية والأخلاقية للسياسة نظرياً قدم أطروحةً فدرالية على المستوى الدولي

---

(١) أندرو هيوود، *النظرية السياسية مقدمة*، ترجمة، لبنى الريدي، ط١ (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣)، ص ١٨-٢٠.

(2) Daniel J. Elazar, Althusius and Federalism as Grand Design, Jerusalem Center for Public Affairs, on website: Althusius and Federalism as Grand Design, visit day, 29/10/2024.

(٣) الجدل الفلسفي بين نظريتي (سيادة الأمة وسيادة الشعب) مثلت العنوان الرئيسي للجدال الفلسفي بين من كان يؤيد الدولة بصورتها الوحدوية، ومن كان يرمز إلى ضرورة تمثيل جميع مكونات المجتمع فراداً وجماعات في بناء الدولة، وقد قاد الإتجاه الأول (جان بودان وجان جاك روسو) أما الاتجاه الثاني فقد مثله (جون لوك)، لمزيد من التفاصيل حول النظريتين وتقييمهما راجع: نعمان أحمد الخطيب، *الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري*، الطبعة السابعة، (عَمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ٣٨-٥٨. أما بخصوص إعتبار (جون لوك) من ممثلي نظرية السيادة الشعبية فراجع: جون لوك، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢-٢١٥ وفي هذه الصفحات يؤكد على أن هناك شروط (أغراض) لقيام المجتمعات السياسية (الدولة) وهم أمان الشعب وسلامته والخير العام، ولكنه يوضح هذه الأغراض في صفحتين سابقتين يؤكد على أن الانتقال من الطور الطبيعي إلى الطور المدني كانت لتفادي مساويء الحالة الطبيعية، وعدم تحقيق تلك الأغراض لا يتوافق مع الحالة الانسانية.

(4) Daniel J. Elazar, op. cit. : Althusius and Federalism as Grand Design

لتحقيق السلام الدائم بين الشعوب، حسب رؤية (كانط) مشروع تحقيق السلام الدائم بين الشعوب لا يتحقق عن طريق (معاهدة السلام) لأن المعاهدة قد تضع حداً للحرب الراهنة بين الدول ولكنها لا تضمن عدم إشعالها مرة أخرى، بدلاً من ذلك يقترح سبيلاً آخراً لبلوغ تلك الغاية والخروج من الحالة الطبيعية التي تشبه الحالة الطبيعية للأفراد في المجتمعات البدائية (صراع الكل مع الكل) ألا و هي قيام (حلف دولي لتحقيق السلام) يسميه النظام الاتحادي بين الدول الحرة[١].

ثالثاً: مونتسكيو، في كتابه روح الشرائع تناول مونتسكيو مسألة الفلسفة الفدرالية وقد برر بروزها للحفاظ على سلامة مواطنها وأراضيها حيث "كانت الحاجة إلى جمعيات المدن أكثر مما في الوقت الحاضر، فكانت المدينة العاطلة من القوة عرضة لأعظم الأخطار، ولم يكن الفتح يؤدي إلى ضياع سلطتها التنفيذية وسلطتها الاشتراعية ... بل كان يؤدي إلى ضياع ملك الناس أيضاً"[٢] كما يشير إلى أن هذا النوع من الجمعيات قادرة على مقاومة القوة الخارجية من دون أن يشوبها الفساد من الداخل. أما بخصوص الصيغة التي يتم بها تشكيل هذا النوع من الجمعيات التي يسميها مونتسكيو بـ (جمعية الجمعيات) هي عهد (Foedus) "توافق به هيئاتٌ سياسيةٌ كثيرة على أن يكونوا مواطنون لدولة أعظم من التي يريدون إقامتها، وهذا هو مجتمع المجتمعات التي يجعلون منها مجتمعاً جديداً يمكنه أن يتسع بمجتمعات جديدة إتحدت"[٣].

رابعاً: أليكس دوتوكفيل، لعل أول دراسة ميدانية حول الأنموذج الفدرالي المطبق واقعاً هي ما قام بها (أليكسي دو تو كفيل) في كتابه (الديمقراطية في أمريكا)، الذي حاول توضيح أنموذج الحكم والنظام السياسي الأمريكي للأوروبيين وخاصة الفرنسيين - هنا يجب أن نلاحظ، إن منطلق (توكفيل) في فهمه للفدرالية الأمريكية ينبع من قناعة راسخة داخل المجتمع الأمريكي الذي يؤمن بأن "الأفراد قادرون على فهم وتحقيق مصالحهم الخاصة"[٤]، هذه النظرة الذرية

---

(١)إيمانويل كانط، *مشروع للسلام الدائم*، الترجمة، عثمان أمين، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٢)، ص ٥٠-٥٩.

(٢) مونتسكيو، *روح الشرائع*، ترجمة، عادل زعيتر، (مصر: مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢)، ص ٢٥٠.

(٣) نفس المصدر، ص ٢٥١.

(4) Delba Winthrop, Tocqueville on Federalism, *"The Journal of Federalism, Volume 6, Issue 3"*, (Summer-1976), p 94.

إلى المجتمع إنعكست عند (توكفيل) في تصوره للعلاقات القائمة بين البلديات والولايات ضمن النظام الفدرالي الأمريكي من جهة ومن بينهم وبين الحكومة الإتحادية من جهة أخرى[١]. (الحرية) عند الأفراد تتحقق حينما يكونوا مستقلين بإرادتهم، وفي حالة النظام السياسي الأمريكي فالحرية تتحقق عند إستقلال الوحدات الفدرالية بشؤونها الداخلية، بما معناه أن الحالة الطبيعية لتحقيق الحرية وإستشعارها، وإن التوفيق بين المصالح العامة والخاصة تأتي فقط عن طريق منح الحرية للأفراد – وفي حالة النظام السياسي الأمريكي للوحدات الفدرالية – وذلك للتعبير عن ذواتهم[٢]. لذلك فإنه حينما يصف بناء الدولة الفدرالية في أمريكا يؤكد على أن العملية كانت من أجل بناء دولة ولم تكن الغرض طمس الشخصية القانونية للولايات التي تشكلت بموجبها لاحقاً دولة الولايات المتحدة الأمريكية[٣]. وطريقته في إثبات هذه الفرضية هي تحليله لهيكل السلطة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية، حسب رأي (توكفيل) فإن تكوين هذه الهيئة من مجلسين وهما: مجلس النواب ومجلس الشيوخ، أدت إلى التوفيق بين مبدأي السيادة الشعبية وسيادة الأمة عن طريق الجمع بينهما، ومن ثم خلق نمط آخر من التمثيل على المستوى الوطني يسميه (التمثيل الوطني – National Representation)[٤].

خامساً: جون ستيوارت مل، كانت لهذه الأفكار التي طرحها (توكفيل) تأثير على البدأ بدراسة الفدرالية والتنظير لها عند الأوروبيين ومنهم (جون ستيوارت مل). إن العديد من الأفكار التي طرحها (مل) تنسجم مع الحجج التي قدموها أنصار الأنموذج الفيدرالي، ويمكن الإشارة إلى كلٍ من موضوعات: زيادة فرص المشاركة السياسية، وأثر البناء الفيدرالي في الحد من دور المركز، وتوزيع الاختصاصات في النظام الفيدرالي، والقيود المفروضة على الأغلبية الوطنية (التوافقية) موجودة في معظم الدساتير الفيدرالية[٥]، من ضمن تلك الأفكار التي تحدث عنها ميل وتدخل في صميم الهندسة الفدرالية.

(1) Ibid, p. 95.
(2) Ibid, pp 96-97.
(3) Ibid, p 98.
(4) Delba Winthrop, op, cite, p 99.
(5) Roger B. Porter, John Stuart Mill and Federalism, *"The Journal of Federalism, Volume 7, Issue 2"*, (Spring-1977), p 101-102

إضافة إلى ذلك فقد كان (جون ستيوارت ميل) والذي يعد أباً لليبرالية التقليدية، ملتزماً بمبدأين أساسيين تدخلان ضمن الفلسفة الفدرالية وهما: حماية حقوق الأقليات، والحد من التدخل الحكومي، لقد كان داعياً شرساً للحد من نفوذ الحكومات المركزية، فالفردية التي آمن بها، والحرية الملكية كمبدأين من مبادئ الليبرالية، قد إنعكسا على تصوراته حول الفدرالية، وبنفس الاتجاه أيد حماية حقوق الأقليات من تعسف الأغلبية[١] - وخاصة حينما يتمكن الأغلبية من أن تكون دولة بحد ذاتها- .

دعوة مل إلى إتحاد جماعات بشرية مختلفة ضمن نظام فدرالي كانت من أجل تحقيق السلام الداخلي والخارجي، حيث يرى إن الجماعات البشرية المتعددة الذين لا يمكنهم العيش معاً في حدود دولة موحدة أفضل لهم الاتحاد معاً ضمن دولة فدرالية للحفاظ على العلاقات السلمية بينهم أولاً وللحصول على حماية أكثر فاعلية ضد أي عدوان خارجي ثانياً.[٢]

سادساً، الرؤية الاوروبية لفلسفة الفدرالية، وضمن هذه المسيرة أيضاً يمكن الإشارة إلى المناقشات التي طالت داخل جانب آخر من المجتمع الأوروبي وهي الألمانية. لقد كانت الجدلية حول السيادة والتنازل عنها أو تقسيمها وتوابع تلك العمليتين على بناء الدولة ونمطها وإتساقهما مع النماذج الواقعية محوراً جوهرياً لتلك الأعمال في فترة من القرن السابع عشر والثامن عشر. جديرُ بالذكر أن أنموذج الفدرالية في أوروبا القارية ومنها سويسرا وهولندا ولاحقا ألمانيا إختلفت عن الأنموذج الأمريكي كما درسها (توكفيل) وتأثر بها (مل)، ففي السياق التأريخي كانت الدول الأوروبية دولاً مستقلة إتحدت في شكل دولة فدرالية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت مندمجة فاتحدت لتشكيل دولة فدرالية. (لودلف هوجو – Ludolph Hugo) تحدث عن موضوع الفدرالية إنطلاقاً من خبرته الذاتية وملاحظاته حول العلاقة بين الإمبراطورية الجرمانية والمقاطعات التي تكونت منها تلك الإمبراطورية، فقد نظر إلى نمط الحكم في الإمبراطورية الجرمانية وسماها بالحكم المزدوج (Double Role) لأن " هناك حكومة مشتركة لجميع الألمانيين، أما المقاطعات التي تُكّونْ الإمبراطورية فلها

(1) Ibid, pp 107-108.
(2) Ibid, p 113.

أمراء وولاة ومحاكم وهيئات إستشارية ولكنهم مرتبطون بالحكومة المشتركة"[١]، وبهذا الشكل ميّز (هوجو) الامبراطورية الجرمانية عن النماذج الأخرى من الدول الأوروبية مثل هولندا وسويسرا، حيث أن الأخيرين بنظره كانا إتحادين كونفدراليين، ولم يكونا يملكان حكومة مزدوجة بل حكومات متعددة[٢]. من دراسته للإمبراطورية الرومانية وقوة إلتزام بالمعاهدات والامبراطورية الجرمانية إستطاع أن يميز بين الاتحادات الكونفدرالية الذي تنشأ نتيجة لمعاهدة دولية تبرم بين دول ذات سيادة يقوم بممارسة سيادتها على بنود المعاهدة، أما الدولة الموحدة يتم فيها تركيز السلطة بيد الحاكم وما الولاة والحكام الاقليميون إلا منفذين لإرادة صاحبة السيادة، بينما في الدولة الفدرالية هناك تقسيم للسلطة إقليمياً بين الامبراطورية والمقاطعات التابعة لها، وهذا التقسيم الاقليمي للسلطة كانت بمثابة طرح جديد في زمانه فيما كان يخص فلسفة الفدرالية.[٣]

(غوتفريد فيلهلم لايبنتس - Gottfried Wilhelm Leibniz) تناول الفدرالية من وجهة نظر مختلفة وتمكن من تبرير تعدد السلطات وتوزيع السلطة داخل الدولة الفدرالية دون أن يتعارض ذلك مع المباديء التي نادى بها (روسو) حول عدم جواز توزيع السيادة، ودون أن يؤدي التنازل عن السيادة إلى بروز الحالة الهوبزية المتمثلة بصراع الكل مع الكل. بحث لايبنتس عن الوحدة والانسجام العالمي – وذلك على أثر ما ألم بالعالم الأوروبي والمسيحي من صراعات وحروب دموية دامت ثلاثين عاماً سميت بالحرب الثلاثين سنة وأنتهت بتوقيع معاهدة ويستفاليا مما أدى إلى تناثر وحدة الامبراطورية الرومانية وتشتتها وتشكيل دول جديدة - وقدم عددا من المقترحات الملموسة لمعالجة المشاكل المتعلقة بالاتصال دبلوماسي والمذاهب المسيحية، فقد كتب حول إنشاء أرضية لاهوتية مشتركة، والتي يمكن أن يتفق عليها جميع

(1) Patrick Riley, Three 17th Century German Theorists of Federalism: Althusius, Hugo and Leibniz, *" The Journal of Federalism, Volume 6, Issue 3"*, (Summer – 1976), p 21

(2) Joachim Whaley, Germany and the Holy Roman Empire, VOLUME 2, first publish, (Oxford University press, New York, 2012), p96.

(3) Patrick Riley, Three 17th Century German Theorists of Federalism, op, cite, p 23.

المعارضين الدينيين ، بهدف إعادة توحيد الكنائس المسيحية تحت سلطة بابوية واحدة[١]. هذا التصور تعدى الجانب اللاهوتي ليتناول بالتحليل السلطة الزمنية أيضاً، لذلك حاول أن يوضح مفهوم السيادة (Sovereignty) ليس من خلال منحه صفة أطلاقية بل من خلال إزالة هذه السمة من المفهوم، فحينما يفسر الحكومات السويسرية والهولندية ومقاطعات الامبراطورية الجرمانية يمنحهم صفة الحكومات (Governments) يمارسون السيادة على مقاطعاتهم، إلا أن السلطة العليا في الامبراطورية فإنها متمركزة في شخص الامبراطور واستخدم بدلاً من السيادة مصطلح (الجلالة – majesty) وعرفها بأنها "الحق في القيادة دون الخضوع لأوامر التابعين"[٢].

وهكذا نلاحظ أن: أولاً، البدايات الأولى لبروز فلسفة الفدرالية جاءت ضمن الردود المقترحة على فكرة سيادة الأمة، وإقتراح بدلاً منها فكرة (السيادة الشعبية) وقد مثل ذلك مرحلة التحول من الدولة القومية إلى بروز نمط جديد من الدولة وهي الدولة الوطنية، وتحوير الفكرة من الصعيد العالمي إلى الصعيد الوطني، ولذلك يمكن القول أن الفدرالية كفلسفة هي مسعاً إنساني لتوطيد دعائم السلام بين مكونات متصارعة. ثانياً، إن جذور هذه الفلسفة تنبع من نصوص دينية لاهوتية أو يهودية، وذلك كرد فعل على الانقسام والشتات التي عانت منها المجتمعين المسحي واليهودي، على المستويات المذهبية والمجتمعية أيضاً، متمثلين بالانقسامات الطائفية والاستطان المحلي، وذلك بغية الاتحاد من جديد.

شهدت أواخر القرن التاسع و بداية القرن العشرين لغاية أن لاح بالأفق الحرب العالمية الثانية بروز مجموعة أخرى من المفكرين حاولوا أن يوضحوا فلسفة الدولة الفدرالية ويمكن أن نشير ثلاثة من المفكرين الذين كتبوا حولها وبداية نشير إلى (جيمس برايس- James Bryce): الذي تحدث عن القوى المركزية والقوى الطاردة كأسباب تدفع بالمجتمعات

(1) Janne Elisabeth Nijman, Leibniz's Theory of Relative Sovereignty and International Legal Personality: Justice and Stability or the Last Great Defense of the Holy Roman Empire (May 19, 2005). New York University Institute for International Law and Justice Working Paper No. 2004/2 , Available at: SSRN: https://ssrn.com/abstract=1560742 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1560742 date 6/11/2024.

(2) Patrick Riley, Three 17th Century German Theorists of Federalism, op, cite, p 26.

إلى تبني الخيار الفدرالي أو الوحدوي، وحسب رؤية برايس فإن هذه الأسباب والدوافع تتغير حسب الظروف الزمكانية من دولة إلى أخرى. ولاحقاً أشار (ألبيرت فين ديسي - Albert Venn Dicey) إلى الشروط التي تساهم في تشكيل الإتحادات وهما: أولا، مجموعة من البلدان مرتبطة مع بعضها البعض بروابط مشتركة مثل العرق والتأريخ..إلخ؛ وثانيا، وجود رغبة في الاتحاد فيما بين المواطنين. وأخيراً (هنري سيدجويك - Henry Sidgwick) لاحظ أن أن الفيدرالية "من المحتمل أن تكون في كثير من الحالات مرحلة انتقالية يمر من خلالها المجتمع - أو مجموعة من المجتمعات - في طريقه إلى اتحاد كامل"[١]. ومن المهم أن نشير هنا إلى (دانيال ج. العازار) الذي يرى أن العالم تشهد اليوم تحول من الدول القومية إلى دول فدرالية، وهذا التحول لايعني بأي حال من الأحوال نهاية الدولة أو إختفائها بل تعني وجود أبعاد جديدة تلتزم بها الدولة دستورياً فضلاً عن إلتزاماتها السابقة من النواحي العسكرية والإقتصادية، إن هذه التركيبة الجديدة يؤدي بنا إلى النظر إلى الفدرالية من الناحية السياسية بشكل أوسع كونها تحتوي على قواعد متعلقة بالحكم الذاتي وأخرى متعلقة بالمشاركة في الحكم، وهذا ينعكس عملية التحول من الحداثة إلى مابعد الحداثة [٢]. أيضاً يمكن أن نذكر في هذا السياق أن الفدرالية بمعناها الواسع، تشير إلى هندسة القوة (Power)، أو بعبارة أخرى، هندسة أجزاء مؤسسة من السلطة (Authority) بإعتبارها صاحبة القوة. بحيث ضمن مساحة سياسية محدد، تقوم بتغطية مكونات السلطة المؤسسة، نظراً لعدم إمكانية تركيز السلطة ضمن سلطة واحدة أو تقسيم المساحة السياسية إلى مساحات سياسية أخرى صغيرة يحكم كل واحدة منهم ضمن مساحته المحددة. وبالتالي، فالفدرالية تحتوي على هندسة السلطة فيما بين طرفين وهما: السلطة ضمن مساحة سياسية تتعامل مع السلطات الأخرى كتابعين، والطرف الثاني

(1) Michael Burgess, Comparative Federalism Theory and practice, First published, (Routledge, New York, 2006), pp 10-25.
(2) Daniel J. Elazar, “From Statism To Federalism: A Paradigm Shift”, *The Journal of Federalism, Vol.*25, No.2 (Spring 1995), p.7.

السلطات الفردية التي تتواجد ضمن نفس المساحة السياسية وتستخدم وسائل دبلوماسية والحرب مع بعضهم البعض[١].

من خلال هذا العرض الموجز لمعيارية الفلسفة الفدرالية يتبين لنا أنها تتوافق مع مبدأ سيادة الشعب، إذن إنها رد فعل فلسفي على الإستبداد بالسلطة وإستئثار الطغاة بها، كما وأنها ليست الغاية بحد ذاتها، بل إنها وسيلة لتحقيق السلام والأمن ضمن مجتمعات متعددة تربطها روابط مرحلية تدفعها نحو الاتحاد بدلاً من الشتات، إذن بما أنها مرحلية فإنها تتسم بعدم اليقين وتتأرجح مصيرها بين ثلاث خيارات هي: إما البقاء على ماهو عليه، أو تفكك أواصر الرابطة بين الوحدات، أو التحول إلى دولة مركزية طواعية.

I.ب. المطلب الثاني

مؤشرات الفدرالية ومبادئها

وفقاً لما تم عرضه سابقاً، يمكن إستخلاص أربعة مؤشرات معيارية دالة على الفدرالية وهي بالأحرى مبادئ أساسية تقوم عليها الدولة الفدرالية إنعكاساً للفلسفة الفدرالية وهم: العمومية، التعددية، التوزيعية، وأخيراً اللامركزية، وسنشير إلى تلك المعايير كما يلي:

أولا: العمومية (Generality)، العمومية هنا سيؤدي إلى تحقيق فائدتين أساسيتين وهما: أولاً، يساهم في إحتواء جميع الدراسات في الأدب الفدرالي. ثانيا، وهذا هو الأهم، أن هذه العمومية سيساعدنا في إكتساب معرفة حول ما يمكن عدها ضمن ظاهرة الفدرالية[٢]، وبذلك يمكن وسم علاقات السلطة على المستويين الداخلي أوالدولي بصفاتِ فدرالية. هناك في الوقت الحالي (١٩٢) دولة عضو دائم في منظمة الأمم المتحدة[٣]، ضمن هذه المجموعة هناك (٢٨) دولة فدرالية، أي ما يقارب نسبة ١٧% من مجموع دول العالم، ويعيش في داخل هذه الدول

(1) Alain-G. Gagnon, Soeren Keil and Sean Mueller, Understanding federalism and federation, (New York, Routledge, 2016), p. 54.

(2)ibid. p55.

(٣) حول عدد دول الأعضاء في الأمم المتحدة، راجع الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة على هذا الرابط: https://www.un.org/ar/about-us/member-states جديرٌ بالذكر أن هناك دولتين يشاركان في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفة مراقب وهما: الكرسي البابوي ودولة فلسطين. تأريخ الزيارة ٢٠٢٤/٥/٩.

الفدرالية ٤٠% من مجموع سكان العالم[١]، لاشك أن هذه الدول تتمتع بمؤسسات ما تجعلها ضمن دولِ فدرالية وعدم عدها دولاً موحدة، فضلاً عن ذلك هناك تجارب فدرالية فاشلة وأخرى هي شبيهة بالفدرالية ويمكن وسم بعض النماذج كفدراليات غير مؤكدة.

ثانياً: أما التعددية (Pluralism)، هي الإعتقاد بأن هناك، أو ينبغي أن تكون هناك، أشياء عديدة وهي تدافع عن حال التعدد والوفرة في المعتقدات والمؤسسات والمجتمعات، وقد بدأت التعددية كفلسفة جادلت بأن الحقيقة لا يمكن تفسيرها بجوهر أو مبدأ واحد، بناءً على ذلك فإنها تقرّ بوجود التنوع في الممارسات الإجتماعية، والمؤسساتية والآيدولوجية، كما أنها تثمن هذا التنوع[٢]. والتعددية هنا يشير إلى أن الفدرالية من الناحية النظرية ينظر إليها من زوايا عدة مما يجعلها محلاً للقبول أو الرفض، أما من الناحية التطبيقية فيؤدي إلى بروز أشكال عدة ضمن الأنموذج الفدرالي والتي يمكن عدها فدراليا لإحتوائها على مباديء فلسفية تقوم عليها الفلسفة الفدرالية.

ثالثاً: أما التوزيعية (Division)، هنا تمثل توزيع السلطة فيما بين الوحدات بإعتبارها إستحقاقاً قانونياً ودستورياً، فالفيدرالية كما يعرفها (جاي. اى. كوري و هنري جاي. ابراهام) عبارة عن: "الشكل الثنائي للحكومة، يقوم على أساس التوزيع الوظيفي والإقليمي للسلطات، يعمل لتحقيق توافق الوحدة مع الإنفصال أو التقسيم"[٣]. بذلك تكون التوزيعية إحدى المعايير الأساسية التي يمكن من خلالها تمييز الفدرالية عن غيرها من الانظمة السياسية والتوزيعية هنا هي ليست توزيع إداري بل إنها توزيع إداري و مالي و سياسي أيضاً.

رابعاً: اللامركزية، يجب الإشارة إلى اللامركزية (Decentralization) كإحدى معايير ومبادئ الفدرالية، فالنموذج المعياري للفدرالية تتطلب وجود درجة من اللامركزية من حيث الاختصاص أو الصلاحيات، أولاً. ولامركزية صنع القرار على المستوى الفدرالي، ثانيا. فالأول تثير ضمنها إشكاليات من حيث نطاق ودرجة اللامركزية في مجالات التشريعية والإدارية والمالية والدستورية وأخيراً في نطاق الوكالات غير الحكومية، كما إن مدى تطلب

(١)جورج أندرسون، *مقدمة عن الفدرالية ماهي الفدرالية وكيف تنجح حول العالم*، ترجمة، مها تكلا، تحرير، مها بسطامى ود. مارى – جويل زهّار، (كندا: منتدى الأنظمة الفدرالية، ٢٠٠٧)، ص ١.

(٢) باتريك دانليفي وبريندان أوليري، *نظريات الدولة سياسة الديمقراطية الليبرالية*، ترجمة، مركز الحليج للأبحاث، ط١، (دبي: مركز خليج للأبحاث، ٢٠٠٥)، ص ٢٥.

(٣) نقلاً عن: آريان محمد على، *الدستور الفدرالي – دراسة مقارنة*، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٩)، ص١٧.

صنع القرار الفدرالي لتدخل مستويات أخرى من الحكومة للمشاركة في عملية صنع القرار يمثل قياساً آخر لدرجة لامركزية صنع السياسات[١]. هذا الفهم المعيارى لمفهوم الفدرالية، يستفاد منها حينما نحاول دراستها على الجانب التطبيقي، وإستناداً إلى ما سبق فإن هذا المفهوم تظهر في الحقول السياسية على المستوى الداخلي، بمعنى داخل الدول. وبذلك تتغير شكل الدولة من دولة أحادية إلى دولة فدرالية. إن هذه المعايير لاتكتمل وظيفتها المعرفية دون التطرق إلى المباديء التي تقوم عليها الفلسفة الفدرالية، وقد أشار كلُ من رونالد ل. واتس وجورج أندرسون إلى تلك المباديء بصورة مشتتة ضمن مؤلفيهما وقد حددا أربعة منها وهم: الديمقراطية، واللامركزية، وسيادة القانون، والمساومة. أما سندجويك فقد حدد ثلاثة مباديء للفلسفة الفدرالية وهم: تعديل الدستور وفقاً للقواعد الدستورية، وجود المشاركة في الحكم وأخيراً التقسيم الدستوري للصلاحيات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الوحدات المكونة لها[٢]، إن هذه المباديء تحتاج إلى تحديد أكثر، فحينما نأخذ الديمقراطية كإحدها نجد أن الفدرالية تتلائم مع نموذج الديمقراطية الأغلبية والتوافقية أيضاً ولكن بما أن المساومة هي مبدأ من مباديء الفدرالية فإن الديمقراطية التوافقية تسبق الأغلبية كما هي الحال في الاتحاد السويسري، ليس هذا فحسب بل في الولايات المتحدة الأمريكية وهي ديمقراطية أغلبية نجد مساهمة التوافقية في العملية السياسية وتوجد لها بنى داخل المؤسسة السياسية الأمريكية فالاعتراض التوفيقي ومشاركة مجلس الشيوخ في أعمال السلطة التنفيذية تنم على وجود توافقية سياسية ضمن الفدرالية الأمريكية. من ناحية أخرى، من الممكن إضافة المرحلية كإحدى المباديء للفلسفة الفدرالية. لذلك يمكن أن نظيف كلاً المبدأين التوافقية السياسية والمرحلية كمبدأين من مباديء الفلسفة الفدرالية.

II. المبحث الثاني

نظرية بناء الدولة الفدرالية

النظام السياسي الفدرالي قد طرحٌ لحل إشكالية العلاقة فيما بين التنوع المؤدي إلى التفكك والرغبة في الوحدة الهادفة إلى تجميع التعدديات الإجتماعية[٣]. هذه الفكرة كانت ولازالت بحاجة إلى فروض نظرية لتفسيرها من جهة، ولرسم ملامح ودوافع وأسس النظام السياسي المنبثقة منها، لذلك فنظرية بناء الدولة الفدرالية هي عبارة عن ذلك المعرفة العمومية

(١) رونالد ل. واتس، الأنظمة الفدرالية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣-٩٩.

(2) Michael Burgess, op, cite, p 15.

(3) Adeleke Olumide Ogunnoiki, FEDERALISM AS A POLITICAL IDEOLOGY AND SYSTEM OF GOVERNMENT: THE THEORETICAL PERSPECTIVES, *"International Journal of Advanced Academic Research | Sciences, Technology & Engineering,(Vol. 3, Issue 9"*, (September 2017), p.65.

التي تسعى لتفسير هيكلية النظام السياسي الفدرالي إنطلاقاً من إزدواجية المستويات الحكومية في الدولة الفدرالية، فإنها عامة لأنها تتجاوز نظام فدرالي معين، ويمكن إستخدامها للمقارنة بين أنظمة فدرالية متعددة، كما ويمكن من خلالها رسم العلاقة القانونية بين السلطة الاتحادية والوحدات الفدرالية، وطرح الخلفية التأريخية كتفسير منطقي لقبول الفدرالية، وتحدد علل فشل نماذج ونجاح نماذج أخرى من النظم السياسية الفدرالية[١].

هناك عدة تصنيفات لعرض النظريات الفدرالية، وفي معرض حديثنا عن تلك التصنيفات سنحاول أن نحدد المعايير التي من خلالها تم طرح النظريات وتبويبها ضمن تصنيف محدد وأولى تلك المعايير هي معيار السبب، بمعني السبب التي يمكن من خلالها تفسير البناء الفدرالي، فوفقاً لهذا المعيار يوجد أربعة مقاربات نظرية وهم: النهج المؤسسي أو الدستوري، والنهج الإجتماعي، والنهج السياسي، ونهج العملية[٢]، أما المعيار الثاني فهي التحدث والتقليد، فوقاً لهذا المعيار يقسم النظريات إلى: النظرية الكلاسيكية وهي النظرية القانونية – الدستورية، والنظريات الحديثة: وهي عبارة عن النظريات الاجتماعية والعملية – التنموية والسياسية (المساومة) [٣]، أما المعيار الثالث في معيار الليبرالي – الواقعي، فوقاً لهذا المعيار فإن النظريات الفدرالية تقسم إلى المجموعات النظريات الليبرالية وهي البحث في الأسس القانونية والدستورية للدولة الفدرالية، أما النظريات الواقعية فإنها تحاول الخروج من الاطار القانوني والبحث في الأسباب الواقعية التي يؤدي إلى بناء دولة فدرالية بدلاً من دولة موحدة[٤]. ونحن في تفصيل هذا المطلب سنعرض النظريات وفقاً لمعيار الكلاسيكي والحديث من خلال المطلبين الآتيين:

II.أ. المطلب الأول

مقترحات نظرية ضمن الإتجاه الكلاسيكي

الإتجاه الكلاسيكي للنظرية الفدرالية هي تلك الإتجاه التي ركز على الجانب الدستوري والقانوني لتفسير الفكر الفدرالي، وقد برز هذا الإتجاه خاصة في مجال الدراسات السياسية

(1) Malcolm M. Feeley & Edward Rubin, Federalism: political identity and tragic compromise, (University of Michigan, United State Of America, 2008), p 3-4.

(٢)وليد كاصد الزيدي، *الفدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية*، الطبعة الأولى، (النجف: المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩)، ص١٢٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢١ .

(4) Muhammad Tariq & Muhammad Rizwan, An Analysis of the Major Theories of Federalism, *"Global Social Sciences Review.27 Vol. III, No. IV"*, (Fall 2018) P. 401.

التي حلل النظام السياسي الأمريكي في العقود الأولى من القرن العشرين، هذه النظرية هي نظرية معيارية تبحث في ما يجب أن يكون عليه النظام السياسي الفدرالية[١]، بمعنى آخر، يبحث في الشروط الضرورية التي يجب أن تتوفر في نظام ما لكي توصف بكونها فدرالية، وأساس المقارنة بين تلك الأنظمة مجموعة من الأبعاد ومنها[٢]:

١. وجود مستويات متعددة من الحكومة – عادة مستويين وهما الحكومة الاتحادية وحكومات الوحدات المكونة للنظام السياسي الفدرالي – بحيث أن كل واحد منهم لها صلاحيات محددة بنطاق المكان والأشخاص التي ينطبق عليهم الأحكام.
٢. كل مستوى من المستويات تتمتع بحكم ذاتي بمعنى أن لكل مستوى من المستويات إختصاصات حصرية ومستقلة عن بعضها البعض من حيث البعد المكانى.
٣. كل مستوى من المستويات يتمتعون بصلاحيات إقليمية مضمونة دستورياً.

وجميع هذه الأبعاد يمكن لمسها في الجانب الدستوري، بما يعني أن البنية القانونية هي البنية الرئيسة التى تقوم عليها البناء الدولة بشكلها الفدرالي، وضمن هذا الإتجاه يمكن التعرف على مجموعة من المنظرين الدستوريين والقانونيين الذين تبنوا هذا الإتجاه ونذكر منهم:

أولا: ألبيرت فين دايسي (Albert Venn Dicey)

حاول أ.ف. دايسي تفسير الفدرالية من خلال الدراسات الدستورية، ففي كتابه مدخل إلى دراسة القانون الدستوري (Introduction to the Study of the Law of the Constitution) تحدث عن الفدرالية كبديل لتنظيم العلاقة بين المملكة البريطانية ومستعمراتها التي تقع ما وراء البحار، وأستنبط هذا الحل من خلال دراسته للأنموذج الأمريكي في الحكم خاصة بعد نجاح الولايات المتحدة الأمريكية من البقاء كدولة إتحادية بالرغم من الحرب الأهلية ودعوات الإنفصال، وحسب تصوره فإن الفدرالية هي: بنية دستورية قانونية تنظم العلاقة بين مجموعة من الدول التي ترغب في الإتحاد بدلاً من بناء دولة موحدة[٣]. يفهم من هذا التعريف أن الحالة الطبيعية لقيام الدولة الفدرالية هي إندماج

(1) Muhammad Tariq & Muhammad Rizwan,po, cite, p.402
(2) Ibid, p. 86.
(3) Albert Venn Dicey, Introduction to the Study of the Law of the Constitution, available in website http://oll.libertyfund.org/ 16/12/2024, p53.

مجموعة من الدول المستقلة ذات السيادة، كما أن الدول الداخلة في الإتحاد تحتفظ بشخصيتها القانونية، لأن الإتحاد ليس الغرض منه إنصهار الدول بشخصياتها القانونية، وفي هذا المجال يؤكد دايسي على أن كل وحدة من الوحدات الفدرالية يجب أن تتمتع بحقوق متساوية مع إحتفاظها على إستقلال محدود بموجب الشروط التي تم بموجبها تشكيل الدولة الفدرالية[١].

يتطرق دايسي إلى جملة من الشروط الذاتية والموضوعية التي تجعل من الفدرالية تجربة ناجحة، وإنتفائها تفضي إلى فشل التجربة الفدرالية، إذ تعد الجغرافية إحدى الشروط الموضوعية التي تؤدي إلى نجاح الفدرالية، ويأتي بأمثلة عديدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، فضلاً عن أن التكوين الإجتماعي كما هي الحال في سويسرا وكندا من حيث التعددية الاجتماعية تعد عاملاً آخراً لنجاح الفدرالية، إلا أن ما يميز عمل دايسي هي تطرقها إلى عوامل ذاتية مرتبطة بذاتية التجربة الفدرالية فإنه يطرق إلى:

١. عامل المساواة بين الوحدات الفدرالية بغض النظر عن حجم وإمكانية الوحدة الفدرالية وإختلافها عن الوحدات الفدرالية الأخرى، وتتجلى هذه المساواة في المجلس التشريعي الثاني، إذ لكل وحدة فدرالية نفس المكانة والثقل التشريعي ضمن المجلس مما يؤدي إلى عدم هيمنة وحدة على الوحدات الأخرى، بمعنى آخر بناء التوازن بين الوحدات الفدرالية[٢].

٢. إن ما يميز التجربة الفدرالية هي تقسيم السلطات بين الوحدات الفدرالية والحكومة الإتحادية، وهنا أيضا يجب ان يراعيَّ توازن بين النمطين من السلطة وهما السلطات المحلية ومركزها الوحدات الفدرالية والسلطات الإتحادية ومركزها الحكومة الإتحادية.

٣. الشرعية عند دايسي تأتي بمعنين وهما: مراعاة السلطة القضائية للوحدات الفدرالية أولاً، وثانياً وجود هيئة قضائية مستقلة لها سلطة الفض في المنازعات الناشئة عن تفسير ميثاق الإتحاد (الدستور الإتحادي).

وأخيراً فإن دايسي يؤكد على أن الفدرالية هي وسيلة يؤدي إلى بناء دولة وطنية فإنه يؤكد على أن الفدرالية هي بالتأكيد " كما يثبتها المنهج التأريخي خطوة نحو بناء وحدة وطنية

(1) Ibid, p 54.
(2) Albert Venn Dicey, op, cite, p.56.

بدلاً من أن تكون وسيلة لإنهائها"[١]. ويفهم من هذا أيضاً أن الفدرالية هي مرحلة إنتقالية للوصول إلى دولة موحدة كما ذكرناها سابقاً، وأيضا نجاح وفشل التجربة قائمة على تحقيق شروطها والعمل بها.

ثانيا: جون دبليو. بورغس (John W. Burgess)

يبني بورغس تصوراته حول الدولة الفدرالية إنطلاقا من رفضها للتقسيم المتعارف عليها لشكل الدول، والتي يقسمها إلى شكلين وهما الدولة الموحدة والدولة المركبة (الفدرالية)، ويبرر هذا الرأي بأن هذا التقسيم قد جاء نتيجة للخلط بين الدولة والحكومة إستناداً إلى عنصر الإقليم (الأرض) كإحدى شروط قيام الدول، وتفصيلاً لهذا الموضوع فإنه يقسم الدول إلى أشكال ثلاثة وهم: الملكية، والأرستقراطية، والديمقراطية، وحسب رأيه فإن الفدرالية ماهي إلا نظام مزدوج (Dual System) للحكم تحت سيادة مشتركة (Common Sovereignty)[٢].

إنطلاقاً من هذا التصور أكد على أن الدولة تنشأ نتيجة لميثاق دستوري إما عن طريق القوة أو السلم بين مكونات الدولة، وحينما يذكر الفدرالية يؤكد على أن الدستور الفدرالي يتسم بالجمود من حيث تعديل موادها الدستورية، ويذكر قيدين على هيئة تعديل الدستور وهما: أولاً، قيدٌ نابعٌ من ضرورة توفر نسبة معينة لتمرير التعديلات الدستورية، بحيث أن إنتفاء تلك لنسبة تشكل عائقاً أمام إجراء تعديلات دستورية، أما القيد الثاني تتعلق الموضوعات التي يتناولها التعديلات الدستورية، فإن التعديلات التي تمس مصالح الوحدات الفدرالية يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار موافقة تلك الوحدات وإلا لا مسوغ لتمرير التعديلات الدستورية هنا أيضاً[٣].

من الموضوعات التي تطرق إليها أيضا، هي توزيع الاختصاصات، فحينما يتحدث عن نماذج الدولة الفدرالية في كل من الولايات المتحدة الامريكية والدولة الالمانية فإنها يوضح عنصر الإختصاصات لكلا المستويين من الحكومات، بل وإنه ينطلق من وقائع

(1) Ibid, cite, p 57.
(2) John W. Burgess, Political Science and Comparative Constitutional Law, Volume 1, (Baker & Taylor Company, New York, 1890), p78-82.
(3) John W. Burgess, op, cite, p 156-157.

تأريخية لعلاقات الشدّ والجذب بين السلطة الاتحادية وسلطات الولايات وما تبع تلك العلاقة من تطورات تأريخية بما أدت إلى تمركز الصلاحيات عن طرف على حساب الطرف الآخر[١].

ثالثا: كينس كلنتون وير (K. C. Wheare)

يمثل وير نقطة تحول من المدرسة الكلاسيكية للنظريات الفدرالية إلى المدرسة الحديثة لها، فمساهمته في أواخر النصف الأول من القرن العشرين وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ومع بداية ظهور دول جديدة، كانت رؤية معيارية لتمييز الدولة الفدرالية عن الدول الأخرى غير الفدرالية ومعياراً من جهة أخرى للمقارنة فيما الدول الفدرالية أيضاً في وقته وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا وسويسرا. ففي تعريفه للدولة الفدرالية رأى أن الفدرالية هو عبارة عن ذلك النظام التي تتم فيها تقسيم السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم ضمن مساحة جغرافية محددة لكل من المستويين، كما تعمل المستويين بصورة منسقة مع بعظهما البعض، وبصورة مستقلة[٢].

هذا التعريف قدم معياراً جامداً لتمييز الدولة الفدرالية ولقد كانت في وقته تطوراً في مجال الدراسات الفدرالية لذلك الذين ساهموا في هذا المجال قد تأثروا بهذا التعريف فإما أضافوا إليها أو إنتقدوها من أسس أخرى غير قانونية كما سنأتي ذكرهم لاحقاً. لقد كانت لمعايير فرعية: من تقسيم السلطات، والتنسيق بين المستويات الحكومية، واستقلال بين الحكومات الاتحادية والاقليمية، والتركيز على الأنموذج الأمريكي ومقارنة النماذج الأخرى بها مجالاً خصباً لإنتقادات وجهة إلى وير[٣].

فإحدى الانتقادات التي وجهها (أنتوني بيرش Antony Birch) حول إستقلالية كل من المستويات الحكومية في الدولة الفدرالية هي أنه مهما كانت هناك إستقلالية فإنه في نماذج جديدة ظهرت بعد طروحات وير حول الدولة الفدرالية نجد أن الحكومات الإتحادية تشرع

(1) Ibid, p110 & p 186-188.
(2) Ibid, p 27.
(3) Ibid, p 28-30.

قوانين تدخل ضمن إختصاصات الحكومات الإقليمية مما يؤدي إلى ضرورة إعادة النظر في الموضوع بشكل يتلائم مع التطورات المعاصرة[١].

ختماً لهذا الموضوع فإن تقييم هذه النظريات يحمل في طياتها الجانبين الإيجابي والسلبي أيضاً، ففيما يخص الجانب الإيجابي يمكن الإشارة إلى أن هذه النظريات مثلت في وقتها – كما لايزال- معلماً من معالم تطور الدراسات الفدرالية، كما جاءت من أجل الإجابة على ماهية وكيفية وهيكلية الدولة الفدرالية، ووصَّفَت هذا النمط من الدول، فبالرغم من إقتصارها على الإجابة على التساؤل الرئيسي وهي كيفية عمل الأنظمة الفدرالية، قد مهدت الطريق أمام تساؤل أعمق وهي ماهي عمل الأنظمة الفدرالية. إلا أن الجانب السلبي من التقييم فهي إقتصارها على الجانب القانوني وعدم تعمقها في الخلفية الاجتماعية والثقافية والتأريخية التي مهدت لبناء دستور فدرالي منبثقاً عنه دولة فدرالية.

II.ب. المطلب الثاني

مقترحات نظرية ضمن الاتجاه الحديث

في هذا المطلب سنتناول ثلاثة مقترحات نظرية لتفسير فكرة الفدرالية وصولاً لتحقيق الغاية الفلسفية منها ألا وهي بناء الوحدة والحفاظ على التعدد، وهذه المقترحات هي: المقترح الاجتماعي، والعملياتي - التنموي، والسياسية (المساومة) ، وكما يلي:

أولا: المقترح النظري الاجتماعي عند ويليام سي. ليفنجستون

الأفكار الرئيسية لهذا المقترح جاءت نتيجة للإنتقادات التي وجهتها ليفنجستون إلى المقترحات القانونية والتساؤلات التي أخفقت النظرية القانونية في الإجابة عنها عندما حاولت تفسير أساس الدولة الفدرالية، فقد جاءت في مقدمة مقالته بعنوان (ملاحظة حول طبيعة الفلسفة الفدرالية – A Note on the Nature of Federalism) والتي نشرها عام ١٩٥٢، أن التطور التأريخي لبروز النظريات التي حاولت تفسير الفدرالية إنطلقت من أسسها القانونية والدستورية والمؤسسات المنبثقة عنهما، وما يمثل جوهر الموضوع هي توزيع الإختصاصات بين الحكومة الإتحادية وحكومات الوحدات الفدرالية، وبغية التركيز على تمتع كل مستوى من

(1) John W. Burgess, op,cite, p 32-33.

مستويات الحكومات بصلاحياتها المقررة دستورياً، يجب أن يكون الدستور جامداً، بمعنى عدم تعديل موادها بطرق عادية، ولكن خارج إطار هذه البنية (البنية القانونية) في تغيير وتطور مستمر، إذن كيف يمكن التعامل مع بنية قانونية جامدة تحكم واقعاً متغييراً؟[١] من هذه النقطة يسعى للبحث عن أساس آخر للفدرالية بدلاً من الأساس القانوني، ويقترح الأساس الإجتماعي، فبالرغم من تأكيدها على أن الإشكاليات القانونية المتعلقة بتطبيق الفدرالية لابد وأن يجيب عنها في إطارها القانوني، ولكن الإشكاليات المتعلقة بالفدرالية هي ليست ذات طبيعة قانونية فقط بل هناك إشكاليات غير قانونية لايستطيع الإطار القانوني حلها مما يستوجب البحث عن أساس إجتماعي لها وذلك من البحث في: طريقة عمل المؤسسات بدلاً من تركيزها على كيفية تكون تلك المؤسسات، عليه فإنه يرى أن الفدرالية تكمن جوهرها في المجتمع ولاتكمن في البنى القانونية والدستورية والمؤسسات الفدرالية. [٢] وبهذا فإن الفدرالية هي ظاهرة إجتماعية، وعلينا ان نبحث في البنى الاجتماعية وما يوجد فيها من مقومات إقتصادية، وإجتماعية، وسياسية، وثقافية لنجاح الفدرالية أو فشلها.

ومن ثم يبحث في مسألة التعددية الإجتماعية وعلاقتها بالفدرالية، ويقترح الفدرالية آلية لتنظيم العلاقة بين التعدديات الإجتماعية خاصة عندما تتوافق التعدديات مع الإطار الجغرافي، فيفترض أن المجتمع وما ينبثق عنها من دولة تظهر على خط مستقيم في الطرف الأول منه دولة موحدة وفي الطرف الآخر الدولة الفدرالية وكما إقترب المجتمع من الصفة التعددية كانت أولى بها الأخذ بالنظام الفدرالي[٣]، غير أن ما يؤخذ عليه هنا هي عدم تمييزه بين الفدرالية واللامركزية بدليل تحليله للتجربة البريطانية في خصم تعامله مع الاسكتلنديين والايرلنديين وتمتع الإثنين ببرلمان وحكومة خاصة[٤].

(1)William S. Livingston, A Note on the Nature of Federalism, *"Political Science Quarterly, Vol. 67, No. 1"*, ((Mar., 1952), p. 81-84.
(2) William S. Livingston, op, cite, p. 85.
(3) Ibid, p. 88.
(4) Ibid, p. 94-95.

من الانتقادات الرئيسية الموجهة إلى هذا المنهج في الدراسات الفدرالية هي أنه[١]: لا يسفر الاعتماد عن البنية الاجتماعية بناء تعميمات يمكن تطبيقها على الفدرالية بإختلاف الزمان والمكان، فالتعددية الاجتماعية هي ظاهرة موجودة في جميع المجتمعات، ولايمكن بموجبها قياس مدى نجاح الفدرالية على سبيل المثال الفدرالية الأمريكية والفدرالية السوفيتية، فالثانية يعطي حق تقرير المصير للوحدات الفدرالية، فهل كان بالامكان إعتبارها أكثر فدرالية من الفدرالية الامريكية؟ وكلاهما يوجدان في مجتمع متعدد. أيضاً من ضمن الأدوات التي تستخدمها النظام الفدرالي يوجد القوانين واللوائح والتعليمات، إذن لا يمثل هذا المنهج بديلاً عن المنهج القانوني بدليل تضمينها للبنية القانونية كآلية للتحليل. وهذا يؤكد على أنه قد إستخدم نفس المسار القانوني ولكن بتعبيرات أخرى.

ثانياً: الفدرالية كعملية ـ تنموية عند كارل ج. فريدريك (Carl J. Friedrich)

يبني كارل ج. فريدريك نظريته حول الفدرالية من وجهة نظر مفادها أن بنية النظام السياسي (Political Order) تتفاعل ضمن مجموعة إجتماعية (Community) مكونة من عدة مستويات وهم؛ المستوى المحلي (Local)، والمستوى الإقليمي أو القبلي (Tribal or Regional)، والمستوى القومي (National)، والمستوى فوق القومي (Supranational)، وأخيراً المستوى العالمي (Global).هذه المستويات تتفاعل مع بعضها البعض والإشكالية الرئيسية ضمن هذا التفاعل هي نطاق ممارسة السلطة ضمن كل مستوى من المستويات السابقة، مما أدت إلى ظهور ثلاثة طرق للتعامل مع هذه الاشكالية وهي : اللامركزية (Decentralization)، والإقليمية (Regionalism)، والفدرالية (Federalism) [٢].

وعلى ضوء هذه التصورات يقدم تعريفاً للفدرالية بإعتباره ليست نموذجا ثابتاً يتميز بوجود تقسيم للسلطات بين المستويات الحكومية كما يدعيه أصحاب النظريات الكلاسيكية، بل إنها عملية ديناميكية (Dynamic Process)، وهي في المقام الأول عملية فدرالية المجتمع السياسي، بمعنى " العملية التي بموجبها تدخل عدد من المجتمعات السياسية (Political

(1) A. H. Birch, Approaches To The Study of Federalism, " Political Studies Vol, XlV, NO. 1", (1966), p.17-18.
(2) Carl J. Friedrich, Trends of Federalism In Theory and Practice, (Frederick A. Praeger. Inc. publishers, New York, 1968) p. 3.

Community) المنفصلة في إتفاقيات للوصول إلى حلول مشتركة وتبني سياسات وإتخاذ قرارات مشتركة، لمواجهة مشاكل مشتركة"[١]. ويؤكد على أن الفدرالية لا يمكنها الاستمرار ما لم تكن هناك كيانات مستقلة تتعايش مع بعضها البعض وتتفاعل بشكل مستقل لبناء كيان مشترك، مما يدل على وجود علاقات بين هذه الكيانات تتسم بتغيير مستمر مما يؤدي بالنظام الفدرالي إلى تغيير آلياتها بصورة مستمرة تسمح لتغير نمط تصميمه[٢]. والهدف من هذه العملية هي بناء الفدرالية[٣].

يعتبر (بيرش) أحد النقاد الأوائل الذين كشفوا الخطأ في هذه النظرية، وذلك عبر أساسين: أولهما، أن إقتراحه النظري يشرح الفدرالية بشكل عام، وثانيهما، من خلال تصور الفدرالية كعملية ديناميكية، جعلت من الصعب تحديد وقتٍ معينٍ يمكن القول أن النظام السياسي يمارس الفدرالية[٤].

ومع ذلك فلا يمكن لهذا الإنتقاد من تقليص الأهمية النظرية والعملية لها وما يقال حول كونها مجرد النظرية إفتراضية غير صحيح لأن كتابه (Trends of Federalism In Theory and Practice) هي دراسة مقارنة لعدة دول من ضمنها دول فدرالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السويسري و ...إلخ.

ثالثا: النظرية السياسية (المساومة) عند دبليو. إچ. ريكر (W. H. Riker)

يحاول ريكر في نظريته الإجابة على سؤالين مركزيين إذ ينعكس إجابته عن كامل تصوراته حول الفدرالية وما ينبثق عنها من نظام سياسي، السؤال الأول هي لماذا أوجدت الفدرالية؟ بمعنى لماذا تحول نمط الدولة من الدولة الموحدة إلى الدولة الفدرالية؟ أما السؤال الثاني فهي لماذا يستمر الفدرالية في دول ولايستمر في دول أخرى؟ بمعني ماهي الأسباب

(1) Ibid, p. 7.
(2) Ibid, p.8.
(3) Ibid, p. 54.
(4) A. H. BIRCH, op, cite, p. 18.

أنظر أيضا: وليد كاصد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣.

التي أدت إلى نجاح النظام السياسي الفدرالي في مجتمع ما، بينما إختفت تلك المقومات في مجتمعات اخرى مما أدى إلى فشلها هناك[١].

في معرض إجابته عن السؤال الأول يطرح (المساومة – Bargain) كآلية لقيام الفدرالية، حيث يتصور الفدرالية نوعاً من ترتيب خاص (Ad Hoc Arrangement) والتي تأتي في أغلب الأحيان إستجابة لتهديد عسكري أو إستعماري[٢]، وحسب هذا التصور فإن الفدرالية هي إتفاق من نوع خاص، الدافع الرئيسي لها هي موجهة التهديدات التي تمس أطراف الاتفاق، لذلك يطرح (المساومة – Bargain) كمخرج للأزمة الأمنية بإعتبارها خياراً عقلانيا (Rational Choice) يحفظ للأطراف كيانها ووجودها. لذلك الفدرالية هي صفقة بين الأقوياء والضعفاء قائمة على شرطين وهما: قيام الأقوياء بالدفاع عن الضعفاء، وقبول الضعفاء بدعم الأقوياء، والتوازن بين هاتين الشرطين سيؤدي إلى نجاح الفدرالية وإختلال التوازن بينهما سيؤدي إلى فشلها[٣].

نحن نرى أن هذه النظرية على الرغم من واقيتها إلا انها تؤكد على مسألتين أساسيتين مما يجعلها مصدراً لأنتقادات من ناحيتين وهما: أولا، المساومة عملية سياسية تقوم بها النخبة السياسية، وهذا يعني أن تصور النخبة السياسية حول ما بالإمكان إكتسابه من الفدرالية أو تخمين الخسائر من عدم الاتحاد سيؤثر على بقاء الدولة الفدرالية أو زوالها، بمعنى ان الفدرالية يتم هندستها من قبل النخبة السياسية وهنا قد نحيد عن الواقع العملي السياسي، وثانيا، التركيز على أن الغرض من الفدرالية هي مواجهة التهديدات الخارجية ينتقد من محورين، فالتهديد قد تكون تهديداً داخليا، فقد تتحول الدولة موحدة إلى دولة إتحادية بغية بقاء المكونات مع بعضهم البعض وإنقاص الدعوات الإنفصالية من قيمتها مثل التجربة الكندية والروسية والعراقية، إذن فالتهديد قد يكون لها بعداً داخلياً وخارجياً، بينما تحدث ريكر عن البعد الخارجي فقط، فضلاً عن ذلك، إن أنماط الفدرالية المنبثقة عن النظرية هما: الفدرالية الطرفية (Peripheral Federal) و الفدرالية المركزية (Central Federal)، في حين نشهد

(1) Malcolm M. Feeley & Edward Rubin, op, cite, p. 86.
(2) Ibid, p. 87.
(3) Ibid, 87.

ظهور أنماط أخرى من الفدرالية بما يتلائم مع التطورات المعاصرة مثل الفدرالية التعاونية (Cooperate Federal).

ختماً لهذا الموضوع نرى أن كل نظرية من النظريات السابقة التي ذكرناها حاولت ان تفسر ظاهرة الفدرالية إنطلاقاً من أسس محددة وتميزت كل منها بإيجابيات وسلبيات وهذا يعني عدم إمكانية رفض أي نظرية منهم، كما يعني أيضاً ضرورة بناء نظرية متكاملة تركز على منطلقات تلك النظريات ومنطلقات أخرى مكملة بما يؤدي إلى بناء نظرية متكاملة قابلة لتفسير ظاهرة الفدرالية ويملك مقومات التعميم على النماذج الفدرالية بإختلاف الزمان والمكان. ويبدوا في هذا المجال نظرية بناء الفدرالية بإتجاهين الداخل والخارج كما جاء بها جورج أندرسون من النظريات المعاصرة التي سعت إلى تفسير ديناميكية النظام السياسي الفدرالية، فيرى ان البناء بإتجاه الداخل هي تلك العملية التي من خلالها تبى الوحدة الوطنية، أما البناء باتجاه الخارج فهي عملية الحفاظ على إستقلالية الوحدات، والتوازن بين العمليتين هي ليست توازناً كمياً فقط بل توازناً نوعياً بين الرغبة في الوحدة والرغبة في الاستقلال، وهما ليستا بعمليتين منفصلتين بل مكملتين لبعضهما البعض ويعتمد كلٌ واحدٍ منهما على الآخر من خلال مجموعة من الآليات، وإن إختلال التوازن بين البنائين سيؤدي إما إلى الإنفصال بين الوحدات المكونة للدولة الفدرالية أو إلى عودة المركزية وإنتفاء إحدى المباديء الريسية التى تقوم عليها الفدرالية وإنابة الدولة الموحدة محل الدولة الفدرالية، وعليه فإن النظرية البنيوية كما طرحها واتس قد يجيب على السؤال التي طرحها ريكر في بداية نظريته حول سبب إستمرار الفدرالية في بعض الدول وعدم إستمراها في دول أخرى.

الخاتمة

في ختام هذا البحث توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي يمكن أن نخلصها في النقاط الاتية:

أولاً: إن الفدرالية كفلسفة سياسية لها غايتين أساسيتين وهما بناء وحدة وطنية والحفاظ على التعددية الاجتماعية ضمن دولة وطنية، وهذه الغاية تم تفسيرها إنطلاقاً من رؤى مختلفة بدءاً من ألتوسيس ولغاية عالمنا المعاصر، مما أدى إلى بروز عدة رؤى ومنطلقات فلسفية للفدرالية كظاهرة سياسية منذ القديم إلى الآن.

ثانياً: الفدرالية من حيث جذورها الفلسفية تتلائم مع نمط السيادة الشعبية كونها تعرض فكرة الموائمة بين الأمة والدولة وإنفراد كل أمة بدولة موحدة مما يؤدي إلى نبذ الوسائل العنفوية والتهميشية والاندماج القسري بين التعدديات الاجتماعية المختلفة.

ثالثاً: الفدرالية هي وسيلة من وسائل بناء الدولة وليست وسيلة لتفكك وإنهيار الدولة مع تأكيدها على مبادئ ملائمة مع فلسفتها من اللامركزية والتعددية والتوزيعية.

رابعاً: الفدرالية هي مرحلة مؤقتة أيضاً لذلك قد تنتهي بالفشل إن لم يلتزم الاطراف المتفقة على الاسس التي تم عليها بناء الفدرالية، وكلما كان الالتزام بالعهود عالية كلما كانت هناك تسارع في عملية ترسيخ ركائز الفدرالية ونجاحها.

خامساً: هناك نظريات عدة حاولت تفسير فلسفة الفدرالية والاجابة عن التساؤلات التي تثار ضمن إطارها الفلسفي وكل نظرية من تلك النظريات أخذت منطلقاً مركزياً في تفسيراتها ومنطلقات ثانوية أيضاً ذات أبعاد أخرى.

سادساً: النظرية البنوية لتفسير الفدرالية هي النظرية التي أخذت بجميع المقومات مع مراعاة إختلاف تأثير إحداها حسب إختلاف الزمان والمكان، ولعلها نظرية تسعى إلى بناء تصور شامل لتفسير أسباب فشل ونجاح الفدراليات من تجربة إلى أخرى.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب العربية

١. أندرو هيوود، *النظرية السياسية مقدمة*، ترجمة، لبنى الريدي، ط١ القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣.

٢. إيمانويل كانط، *مشروع للسلام الدائم*، الترجمة، عثمان أمين، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٢.

٣. آريان محمد على، *الدستور الفدرالي – دراسة مقارنة*، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٩.

٤. باتريك دانليفي وبريندان أوليري، *نظريات الدولة سياسة الديمقراطية الليبرالية*، ترجمة، مركز الخليج للأبحاث، ط١، دبي: مركز خليج للأبحاث، ٢٠٠٥.

٥. جورج أندرسون، *مقدمة عن الفدرالية ماهي الفدرالية وكيف تنجح حول العالم*، ترجمة، مها تكلا، تحرير، مها بسطامى ود. مارى – جويل زهّار، كندا: منتدى الأنظمة الفدرالية، ٢٠٠٧.

٦. مونتسكيو، *روح الشرائع*، ترجمة، عادل زعيتر، مصر: مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢.

٧. نعمان أحمد الخطيب، *الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري*، الطبعة السابعة، عَمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

٨. وليد كاصد الزيدي، *الفدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية*، الطبعة الأولى، النجف: المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩.

ثانياً: الانترنيت:

١. حول عدد دول الأعضاء في الأمم المتحدة، راجع الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة على هذا الرابط: https://www.un.org/ar/about-us/member-states جديرٌ بالذكر أن هناك دولتين يشاركان في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفة مراقب وهما: الكرسي البابوي ودولة فلسطين. تأريخ الزيارة ٢٠٢٤/٥/٩

2. Albert Venn Dicey, Introduction to the Study of the Law of the Constitution, available in website http://oll.libertyfund.org/ 16/12/2024

3. Daniel J. Elazar, Althusius and Federalism as Grand Design, Jerusalem Center for Public Affairs, on website: Althusius and Federalism as Grand Design, visit day, 29/10/2024

4. Janne Elisabeth Nijman, Leibniz's Theory of Relative Sovereignty and International Legal Personality: Justice and Stability or the Last Great Defense of the Holy Roman Empire (May 19, 2005). New York University Institute for International Law and Justice Working Paper No. 2004/2 , Available

at:SSRN: https://ssrn.com/abstract=1560742 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1560742 date 6/11/2024

ثالثاً: الكتب الانجليزية:

1. A. H. Birch, Approaches To The Study of Federalism, " Political Studies Vol, XlV, NO. 1", (1966)
2. Alain-G. Gagnon, Soeren Keil and Sean Mueller, Understanding federalism and federation, (New York, Routledge, 2016)
3. Carl J. Friedrich, Trends of Federalism In Theory and Practice, (Frederick A. Praeger. Inc. publishers, New York, 1968)
4. John W. Burgess, Political Science and Comparative Constitutional Law, Volume 1, (Baker & Taylor Company, New York, 1890)
5. Joachim Whaley, Germany and the Holy Roman Empire, VOLUME 2, first publish, (Oxford University press, New York, 2012)
6. Malcolm M. Feeley & Edward Rubin, Federalism: political identity and tragic compromise, (University of Michigan, United State Of America, 2008)
7. Michael Burgess, Comparative Federalism Theory and practice, First published, (Routledge, New York, 2006)

رابعاً: المجلات العلمية

1. Adeleke Olumide Ogunnoiki, FEDERALISM AS A POLITICAL IDEOLOGY AND SYSTEM OF GOVERNMENT: THE THEORETICAL PERSPECTIVES, *"International Journal of Advanced Academic Research | Sciences, Technology & Engineering,(Vol. 3, Issue 9"*, (September 2017) .

2. Delba Winthrop, Tocqueville on Federalism, *"The Journal of Federalism, Volume 6, Issue 3"*, (Summer-1976).
3. Daniel J. Elazar, "From Statism To Federalism: A Paradigm Shift", *The Journal of Federalism, Vol.*25, No.2 (Spring 1995).
4. Muhammad Tariq & Muhammad Rizwan, An Analysis of the Major Theories of Federalism, *"Global Social Sciences Review.27 Vol. III, No. IV"*, (Fall 2018).
5. Ogunnoiki, Adeleke Olumide. "Federalism as a political ideology and system of government: The theoretical perspectives*"* *International Journal of Advanced Academic Research Vol. 3, Issue 9* (September 2017).
6. Patrick Riley, Three 17th Century German Theorists of Federalism: Althusius, Hugo and Leibniz, *" The Journal of Federalism, Volume 6, Issue 3"*, (Summer – 1976).
7. Roger B. Porter, John Stuart Mill and Federalism, *"The Journal of Federalism, Volume 7, Issue 2"*, (Spring-1977), p 101-102 .
8. William S. Livingston, A Note on the Nature of Federalism, *"Political Science Quarterly, Vol. 67, No. 1"*, ((Mar., 1952).